أكدوا أن خطابها يعرقل جهود التنمية

أساتذة الإعلام: صحافة المعارضة تجاوزت الثوابت

• حذر أكاديميون ومتخصصون في مجال الاعلام من تأثيرات الخطاب الاعلامي اللامسئول والمتجه نحو الغلو والتطرف واثارة روح الاحباط وعدم المسئولية لتحقيق أطماع سياسية معينة ولو على حساب خروج بعض الصحف الحزبية عن حدود القانون والدستور وتجاوز خطابها خطوط الثوابت الوطنية بنشرها مواداً سامة وخطيرة على وحدة المجتمع وبعضها تضر بالوحدة اليمنية بشكل مباشر وتشجع على المظاهر السلبية واقلاق السكينة العامة وعرقلة جهود التنمية.

ودعا الاكاديميون نقابة الصحفيين اليمنيين للاضطلاع بدورها في التصدي لمثل هذه الاخطاء التي تمس وحدة المجتمع اليمني.

تحقيق/ نجيب شجاع الدين

يؤكد الدكتور محمد سعيد مقبل نائب عميد كلية الاعلام جامعة صنعاء، أن الخطاب الاعلامي لصحف المشترك غير مسئول في معظمه، مشيراً الى أن كثيراً من الأمور الواقعة بحاجة الى وضوح في الرؤية والى تدقيق كون الخطاب الاعلامي لهذه الاحزاب يحاول أن يقيم الأشياء أو يفسرها كيفما يريد ويحب.

وأضاف: صحيح هناك مشاكل اقتصادية وظروف معيشية ضعيفة ولكن هذه الأمور لا تحتاج الى المغالاة، أو الدفع بها الى اتجاهات مخالفة لما هو موجود لتحقيق مآرب سياسية معينة.. وطالب أن يكون الخطاب الاعلامي للمشترك واقعياً فهناك الكثير من الأمور بحاجة ماسة الى التفكير فيها بعقلانية لا يمكن لأي عاقل والابتعاد عن تلك الدعوات التي أن يتجاوب معها لأن الوحدة اليمنية جاءت من وجدان الشعب اليمني بأكمله.. وخطاب المشترك مناف لمشاعر المواطنين وخارج عن الثوابت التيً على أساسها بُني اليمن.

وأدعو نقابة الصحفيين اليمنيين الى التصدي لمثل هذه الممارسات الى جانب الأدباء والمثقفين اليمنيين الذين تبنوا مسألة الوحدة منذ قديم الزمن وكانوا هم الرعيل الأول الذي قاد الكلمة الشجاعة لتكون الوحدة هي أساس بناء الوطن.

وأشار مقبل الى ضرورة تفعيل قانون المطبوعات والصحف، فللصحفي حقوق تعطى وعليه واجبات يجب أن تقدم.

الدكتور محمد مثنى رئيس قسم العلاقات العامة بكلية الاعلام جامعة صنعاء.. قال: إن الخطاب الاعلامي في صحف اليمن سواءً الرسمي أو المعارض أو الأهلي يفترض أن ينطلق من النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي الشامل للجمهورية اليمنية وأن يحترم هذا النظام وألا يحاول اختراقه باعتباره جزءاً لا يتجزأ.

وأضاف: نحن دولة ديمقراطية ونظام اليمن وطني ديمقراطي وبالتالي فعلى وسائل الاعلام بشكل كامل أن تعمل كغيرها من أجل المصلحة العليا للمجتمع وتحافظ عليها.

إن السلطة والمعارضة وجهان لعملة واحدة لكن للأسف هناك تأثيرات سلبية في الخطاب الاعلامي لبعض الصحف الحزبية فهي لا تحرص على وحدة المجتمع والمحافظة على الثوابت الوطنية للدولة اليمنية الموحدة.

وخصوصاً ما تتناوله بعض صحف المشترك من تشجيع لبعض المظاهر السلبية التي تحدث هنا أو هناك ولا تحرص على مساعدة الدولة في الحفاظ على النظام العام واحترام الضوابط والسكينة العامة للمجتمع اليمني.

إننا نلاحظ بعض صحف المشترك تخرج عن اطار القانون الخاص بها وتتجاوز الحدود التي حددت في الدستور وقانون الصحافة والمطبوعات وكذا تتجاوز خطوط الثوابت الوطنية وتنشر مواداً سامة وخطيرة على وحدة المجتمع وبعضها تضر بالوحدة اليمنية بشكل مباشر وتشجع على بعض الأعمال الخارجة على

مواقف نقابة الصحفيين سلبية من الإعلام التخريبي

القانون كالتي حدثت في بعض المحافظات نتيجة لقصور الوعي ولأن هذه الصحف تحرض على ذلك وتنسى واجبها في الحفاظ على الثوابت الوطنية ولا تتحمل مسئولية الحرية الممنوحة لها من أجل توعية المجتمع وتعريفه بأهمية تماسك وتآزر وحدة المجتمع اليمني.

نقابة الصحفيين مسئولة عن سلبية الخطاب الاعلامي في هذه الصحف باعتبارها جهة ديمقراطية ومنظمة مجتمع مدني تم انتخابها من قبل جميع الصحفيين سواء في الصحف الرسمية أو المعارضة أو الأهلية يمثل اعضاؤها مؤسسات اعلامية مختلفة، فالنقابة يجب أن تمثل الجميع وأن تحافظ على وحدة التراب الوطني وعدم المساس به من قبل أية صحيفة كانت سواءً معارضة أو أخرى تصدر في الساحة اليمنية، ولابد أن يكون لنقابة الصحفيين دور فعال وألا تقف موقف المتفرج أمام اثارة الفوضى وأعمال الشغب وصرف انتباه الدولة عن عملية التنمية التي هي من أهم الواجبات.

عندما نتأمل

ويرى الدكتور محمد الفقيه استاذ الاتصال السياسي بكلية الاعلام مدير مركز حقوق الانسان وقياس الرأي العام بجامعة صنعاء، أن الخطاب الاعلامي لأحزاب المشترك يتجه أحياناً نحو الغلو والتطرف واثارة روح الاحباط وعدم المسئولية.

وأحياناً يتسم بقدر متدنٍ وليس بقدر كبير من الاحساس بالمشكلات التي يعاني منها الوطن عندما تحس هذه الأحزاب أن الخطر بات يهدد الجميع.

وأضاف: عندما نتأمل الخطاب الاعلامي في بعض صحف المعارضة تجاه أزمة التمرد في صعدة سنجد في البداية أن بعض هذه الصحف أنبرت للدفاع عن الارهابي الحوثي والخارجين عن الشرعية وكالوا الاتهامات للسلطة من حيث انها المتسبب في المشكلة وأنها اضطهدت هذه الفئة الضعيفة.. الخ.

وبمرور الأيام عندما أصبح الخطر أكبر مما يتوقعون واكتشف الكثير أن هناك دعماً خارجياً لهذه الفئة المتمردة وأن خطر التمرد بات يهدد الديمقراطية والوحدة الوطنية تراجعت هذه الصحف عن ذلك التأييد أو التزمت الحياد والصمت السلبي لما كان يدور في صعدة.

صحف المشترك تكرر اليوم نفس الخطأ السابق ولم تتعلم مما يحدث هنا أو هناك من تهديد للوحدة الوطنية ومن ادعاء البعض أنه يدافع عن حقوق المواطنين وهم في حقيقة الأمر يصنعون أزمة ويثيرونها في الشارع وليس لهم هدف ولا يهمهم إنصاف البعض من ظلم أو له حقوق فيما يتعلق بالمتقاعدين وانما يهمهم استثمار هذه المشكلات وتصعيدها الى أزمة من أجل اسقاط هيبة الدولة وزعزعة ايمان الناس بالوحدة.

البرنامج الانتخابي لفخامة الأخ الرئيس علي عبدالله صالح.. أصبح مسئولية الجميع بعد أن فاز بثقة ٧٧٪ من المواطنين.. أصبح هذا البرنامج ملزماً للسلطة والمعارضة وعلى الجميع أن يسعى لتنفيذ البرنامج لحل المشاكل التي يعاني منها الناس.. لكن هناك نوايا خفية لايقاف البرنامج وبالتالي ايقاف التأييد الشعبي للمؤتمر الشعبي العام حتى يفشل في الانتخابات القادمة وهي لعبة سياسية تضر بمصلحة الوطن..وأتمنى من الصحف بجميع اطيافها أن تستشعر دورها في البناء وليس في الهدم.. في الاستقرار وليس في الصراع.. في التنمية وليس في التخلف.

بحاجة لصحافة حرة تضع مصلحة الوطن أولاً وقبل كل شيء، فالحرية المطلقة للصحافة وجه، ومسئولياتها تجاه المجتمع هي الوجه الآخر.

مبالغ فيها

أما الدكتور سيف مكرد استاذ الصحافة كلية الاعلام جامعة صنعاء، فيرى أن هناك اعلاماً تحريضياً دعائياً هدفه اثارة الجمهور ودغدغة عواطفه.. وقال: إن هذا الخطاب في حقيقة الأمر لا يخدم شعبية الصحيفة أو التنظيم السياسي الذي يتبنى مثل هذه الصحف وغيرها، التي يستحسن بها أن تكون معبرة بشكل عقلاني كما يهدف الى تسليط الأضواء على بعض القضايا بصورة مبالغ فيها وتترك الهم الوطني الذي يجمع كل المواطنين.

إعلام تعمُّد الإساءة للوطن..!

د. أحمد العجل

• ان حرية الخطاب الاعلامي للمعارضة أمر مجسد في تعدد صحف المعارضة ومنابر خطابها كثمرة للنهج الديمقراطي الشوروي الذي تعيشه بلادنا. وتبرز حرية التعبير وابداء الرأي بالنسبة للمعارضة في أشكال ووسائل مختلفة منها على سبيل المثال قيام المعارضة بالاتصال الاعلامي الجمعي كالمحاضرات والندوات وكذلك النشرات والمطويات والكتيبات والملصقات وكذلك الاتصال الجماهيري كالصحف والاعلام الالكتروني ذي الصبغة الدولية وغير ذلك من الوسائل.

ودعم من حرية الخطاب الاعلامي للمعارضة الاصلاحات التشريعية الاعلامية والتي من أبرزها عدم حبس الصحفي وكذلك التوجه للارتقاء بوضع الصحفيين بإنجاز كادرهم الوظيفي من قبل الحكومة وانعاش عملية التعليم والتأهيل والتدريب الاعلامي عبر الجامعات والمعاهد الاعلامية العليا المتخصصة..

ان الحرية الاعلامية نعمة من الله تعالى ويجب استغلالها في إعداد خطاب اعلامي وطني وانساني تنموي حضاري باعتبار الرسالة الاعلامية تقوم بوظائفها ومسئولياتها الاجتماعية والتنموية والاخلاقية والقيمية وغرس حب الوطن والمواطنة الصالحة وتجسيد الولاء لله ثم للشعب والثورة والوحدة والحفاظ على المنجزات والانتماء الى المجتمع والعمل على تعميق وحدة الصف واشاعة السلام والمحبة والتآلف والوسطية والاعتدال والتسامح والترفع عن الصغائر واستنهاض المسئوليات وتوجيه الاهتمام وتركيزه حول المشاركة التنموية والدعم والمساندة للخطط والجهود التنموية لان ذلك النهج هو مايجب ان يتصف به الاعلام المعبر عن روح وميول واتجاهات واهتمامات ومطالب ومصالح الجماهير.

نقول هذا لان من ابرز وظائف الاعلام وظيفة الشرح والتفسير والتحليل ووظيفة التوجيه والارشاد ووظيفة التوحد الاجتماعي وربط المواطن ببيئته ووطنه والمصلحة العليا لوطنه وهذه الوظائف تؤكدها نظرية المسئولية الاجتماعية واخلاقيات المهنة الاعلامية والمسئوليات الإنسانية، لكن يؤلمنا جداً انحراف الخطاب الاعلامي للاخوة في المعارضة والذي من خصائصه:

– غياب الهدف السامي والمقصد الطيب والمسئولية الوطنية والرؤية الناضجة.

– أزمة الموضوعية والصدق والدقة ومصداقية المصدر والأهمية ومواكبة الحدث.

– أزمة الإخلال بأخلاقيات وضوابط المهنة الصحفية والاعلامية وغياب معايير جودة المهنية الصحفية والتمايز والتنافس الموضوعي والفني الصحفي.

– الانسلاخ عن اخلاقيات الخطاب الاعلامي وقيمه ووظائفه والخروج على مواثيق الشرف العربية والاسلامية والدولية والاستغلال الخاطئ للمناخ الديمقراطي وحرية الكلمة.

– الخروج على الثوابت والقيم والمبادئ الوطنية كالمساس بالثورة والوحدة والديمقراطية والدستور والقانون والمصلحة العامة للوطن، وإلحاق الضرر بأمن واستقرار الوطن وتشويه المنجزات.

– اثارة النزعات المقوتة والامراض الضارة كالطائفية والمناطقية والعنصرية والقبلية وبث روح الاختلاف والتنافر والفرقة بين الاخوة وابناء الشعب الواحد.. والشقاق واستنبات الفتن والتفنن في الترويج لها.

– التعتيم على المنجزات والايجابيات العظيمة والمكتسبات الكبيرة والتحولات التنموية العملاقة..وإلى جانب ذلك التعتيم نجد انه من خصائص اعلام المعارضة التهويل والتضخيم لأي جانب من جوانب القصور مهما كان صغيراً ولذا نجدهم يتعمدون تشويه الوطن وكل منجزاته.

– تعمد الخطاب الاعلامي للمعارضة على التزوير والخداع والتضليل وتفريخ الأزمات وتلوين الأخبار والتمويه والخداع من خلال الخلط بين الخبر والتحليل.

– الاثارة والانفعالية والمزايدات وردود الافعال الطائفية والسريعة التي لاتراعي المصلحة العليا للوطن وتعمد المناكفات.

– التعبئة الحاقدة والتعصب الأعمى والتأييس والاحباط واثارة الرعب وافتعال الأزمات واطلاق الاشاعات وإلصاق التهم والتقول على الآخرين.. ونشر التطرف الفكري بكل صوره وأشكاله.

– الاستغلال الظالم والجائر للظروف الاقتصادية ومطالبة بعض المواطنين بحقوقهم ومحاولة توظيفها في تأجيج العنف وسفك الدماء ومحاولة إلحاق الضرر بالوطن والمواطن، ولا أدل على ذلك من الدعوة باستمرار إلى المظاهرات والاعتصامات واعمال الشغب والعصيان المدني بدون مبرر أو مسوغ قانوني،مع أن الدستور والقانون كفل حقوق المواطنين وضمن لهم الطرق المشروعة للحصول على حقوقهم، كما ان القيادة السياسية نجحت كثيراً في معالجة اوضاع المتقاعدين وغير ذلك من المشاكل.

وان مما يؤلم كل مواطن غيور هو دأب المعارضة في التحريض ضد الوطن والمنجزات والامن والاستقرار والاستثمار وهذا شيء يندى له الجبين.

ولاشك ان الخطاب الاعلامي في المعارضة يغلب عليه الطابع الدعائي التحريضي الضار بالمصلحة العليا للوطن ووحدته وأمنه واستقراره وتنميته، ويعود هذا النهج الدعائي والعدائي للاخوة في المعارضة الى المفاهيم الضيقة وتقديم مصالحهم على المصلحة العليا للوطن ومحاولاتهم للابتزاز السياسي وتأثير القوى الخارجية المتآمرة على الوطن ورؤيتهم للواقع برؤية سوداوية يحكمها الحقد والكراهية ومحاولة صب الزيت على النار عملاً بالمقولة الشعبية «علي وعلى أعدائي» وما كل ذلك إلا دليل على الانحطاط المريع الذي اصبحت فيه المعارضة.

أملنا كبير في أن تراجع المعارضة اخطاءها وتتجاوز اخطاء خطابها الاعلامي فالمعارضة البناءة هي التي تقوم على التعددية التنافسية البرامجية ومحاولة التصويب وكشف جوانب القصور وتقديم الحلول والمعالجات على ضوء تحري الدقة والصدق والموضوعية والمنطقية والواقعية والالتزام بالمصلحة العليا للوطن وعدم الخروج على الثوابت ونبذ العنف والحفاظ على أمن البلاد واستقرارها، وحماية منجزات الوحدة والثورة والدفع بعجلة التنمية الى الأمام والاسهام في جذب الاستثمار من خلال تحسين صورة الوطن ومواطن الاستثمار فيه والعمل على التوازن بين الحرية والمسئولية في الخطاب الاعلامي والترفع عن الصغائر والتعاون على ترسيخ الوسطية والاعتدال والتسامح في البلاد..

أستاذ بكلية الاعلام –جامعة صنعاء

«المشترك» يشكل تحالفاً للفساد

□ قبل ايام أعلن كتّاب وصحافيون عن تشكيل ما يسمى تحالف «صحافيون ضد الفساد» وذلك من قائمة الأسماء المتشددة عقائدياً في أحزاب المعارضة باللقاء المشترك. لا تتجاوز نصف أصابع اليد الواحدة كـ(محللين) من الأسماء المستقلة.

واستغرب صحافيون وكتاب من استبعاد اسماء الصحافيين العاملين في وسائل الاعلام الرسمية والأهلية والحزبية الأخرى، في الوقت الذي تم فيه الحرص على ضم اسماء اشخاص يعيشون خارج الوطن.. بينما تم اسقاط أسماء الصحافيين الآخرين في تمييز حزبي يذكرنا بالماضي الشمولي للاشتراكي والانغلاق الإخواني والتأكيد على اقصاء الآخر وتصفيته وتحريم الحوار أو الالتقاء به.. ووصفوا هذا الاجراء الذي أقدم عليه صحافيو أحزاب المشترك بالتطور الخطير، حيث أن تسييس العمل المدني وتشكيله وفق معايير حزبية يعد محاولة تهدف من ورائها أحزاب اللقاء المشترك افساد منظمات المجتمع المدني والقضاء على دورها وحضورها في الساحة الوطنية.

وقال الصحافيون والكتّاب: إن اعلان هذا التحالف المشوّه يؤكد على تورط أحزاب المشترك في محاولات مسخ الدور المنتظر لمنظمات المجتمع المدني خصوصاً بعد أن ازداد الاهتمام بدورها كقوى مشاركة في عملية التنمية وصنع القرار هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن استبعاد الصحافيين والكتّاب من الأحزاب والتنظيمات السياسية الأخرى، وكذلك من الصحف الأهلية والرسمية يحمل مدلولاً خبيثاً وكأن هذا التحالف هو بالأصل ضد الصحافيين غير المنتمين حزبياً اليهم.

يذكر أن محاولات أحزاب المشترك لإفساد وتسميم أجواء الحياة العامة في البلاد تزداد بشاعة ووقاحة ليطال فسادها مؤخراً مهنة الصحافة ومحاولة القضاء على رسالتها ومسئوليتها الوطنية واختزالها في تحالف فساد لخدمة مصالح عصابات حزبية على غرار المليشيات والجماعات المتطرفة.

اتهموها باستبعادهم عن العضوية لاعتبارات حزبية

صحفيو الضالع يهددون بمقاضاة نقابة الصحفيين

• صنعاء «الميثاق»:

هدد صحفيو محافظة الضالع بمقاضاة نقابة الصحفيين اليمنيين لاستبعادهم من عضوية النقابة رغم مزاولتهم العمل الصحفي الميداني لسنوات واستكمال قائمة الشروط..وأعرب الصحفيون في شكوى– تلقت «الميثاق» نسخة منها مذيلة بأسماء خمسة صحافيين– عن اسفهم الشديد لما وصفوه بالاستبعاد وقالوا :

«ان لجنة قبول الملفات لعضوية النقابة لم تفتح الملفات ولم تراجع أي أعمال» من الاعمال الصحافية التي قدموها..

وجاء في الشكوى : «رغم ان النقابة اعلنت ان القبول سيتم بناء على نتائج أعمال المتقدمين بالملفات للفترة من ٨ مارس ٢٠٠٧ وحتى ٣ اكتوبر ٢٠٠٧م إلا اننا نجزم ان منح العضوية تم بطريقة غير قانونية حيث جرى اقرار المقبولين بناءً على معايير مخجلة استندت الى الوساطة والمناطقية بشكل اساسي» – حسب الشكوى.

وطالبوا بسرعة تشكيل لجنة لمراجعة أعمال كل من تم منحهم العضوية ومقارنتها بملفات المتظلمين في الشكوى والتي تحوي رصيداً كبيراً من نتاجاتهم الصحفية..وجاء في الشكوى التي وجهها الصحفيون الى نقيب الصحفيين نصر طه مصطفى واعضاء مجلس النقابة «ان عملكم هذا يؤكد لنا وبما لايدع مجالاً للشك اننا وكافة الصحفيين العاملين في الميدان الصحفي اصبحنا بحاجة الى كيان آخر يجمعنا ويوحد شتاتنا بعد ان ضاقت نقابتكم بنا وأصبحت لاتحتوينا..

وتابعوا «لن نستسلم في طرق كل الابواب فنحن اصحاب حق والنقابة وجدت لإنصافنا وليس لتكريس الظلم ضدنا»، وحملوا قيادة النقابة مسئولية تمزيق كيان النقابة الموحد في حالة عدم الاستجابة لمطلبهم وحصولهم على حقهم وقالوا : «اننا ندعو كافة العاملين في مجال الصحافة من ابناء المحافظة وغيرها من المحافظات الى تشكيل كيان صحفي مستقل يراعي حقوقنا كوننا عاملين في صحف حكومية ومستقلة وحزبية ولم يلتفت الينا مطلقاً..

وكاننا فائض عن حاجة النقابة»..

واختتم صحفيو الضالع شكواهم بمطالبة نقيب النقابة بسرعة التجاوب والتفهم ووضع الحلول لمطالبهم قائلين «مازلنا نعول على تفهمكم وانصافنا والله يحفظكم لكل الصحفيين وليس لبعضهم. والله المستعان»..